علي الراشد مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

أحال إلى الحكومة 4 اتفاقيات دولية.. ويعقد اليوم جلسة خاصة لمناقشة البطالة

المجلس أقر علاوة الأولاد و«الاجتماعية» للكويتية المتزوجة من أجنبي

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وسط رفض حكومي وجدل نيابي، أقر مجلس الامة منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد للموظفة الكويتية بعد الموافقة عليه في المداولة الثانية، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 42 عضوا من اصل الحضور وعددهم 51 عضوا فيما رفضه تسعة اعضاء.

وطالب الشيخ محمد العبدالله بعدم اقرار القانون وترك الفرصة لمجلس الوزراء لاتخاذ القرار بشأنه خلال فترة وجيزة نأمل الا تتعدى اسبوعين، مبينا ان مجلس الخدمة المدنية اجتمع اكثر من مرة بشأن هذا الموضوع ورفع توصيته الى مجلس الوزراء وفق التفويض التشريعي الصادر في قانون الخدمة المدنية وان حساب الكلفة المالية المترتبة على القانون «لم يكن بالشكل المطلوب لذلك تم ارجاء نقاش الموضوع في مجلس الوزراء».

واكد ان الحكومة في حال اقرار القانون «ستضطر الى الاعتراض عليه» في اشارة الى ان خطوات أخرى قد تتخذ من قبل الحكومة بعد اقرار القانون.

كما أحال المجلس في جلسته العادية التكميلية أمس، على الحكومة اربعة مشاريع بقوانين بشأن اتفاقيات دولية وافقت عليها حكومة دولة الكويت مع حكومات دول أخرى ومنظمات.

ووافق المجلس على مشروع قانون تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت بعد مناقشته والتصويت عليه في المداولة الاولى بعد موافقة 43 عضوا من اصل الحضور البالغ 46 عضوا فيما رفضه عضو وامتنع عضوان عن التصويت.

كما وافق المجلس بالاجماع على تعديل بعض احكام قانون الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد اسعار بعضها بعد مناقشته والتصويت عليه في المداولة الاولى.

افتتح نائب رئيس مجلس الامة الجلسة التكميلية صباح امس الاربعاء وتلا الامين العام اسماء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون اذن او اخطار.

وانتقل المجلس الى المداولة الثانية على المشروع بقانون بشأن علاوة الاولاد والعلاوة الاجتماعية للموظفة الكويتية.

رولا دشتي تطلب تقديم بنود 19، 16، 20، 21، 22 بعد بند العلاوة الاجتماعية.

العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد

صفاء الهاشم عن المقرر: مشروع القانون يمنح العلاوة الاجتماعية فالتقرير المقدم يتكلم على اهم بنود التعديل بعد حضور ممثلي ديوان الخدمة المدنية وممثلي التأمينات الاجتماعية، باضافة مادة جديدة تمنح الموظفة العلاوة الاجتماعية اذا كان زوجها لا يتقاضى هذه العلاوة من الخزانة العامة.

د. يوسف الزلزلة: من انصاف المرأة الكويتية والله عز وجل اراد ان تتزوج غير كويتي، واصبحوا ابناءها، ومن المهم ان نقر ما اتى في هذا القانون، واللجنة اعطت الحق للمرأة الكويتية، وهذا انصاف وأرجو ان تصوت الحكومة على القانون.

نواف الفزيع: نص المادة 10 من الدستور والمادة 11 ووفق ذلك سيكون لي موقف مغاير تمسكا مع النصوص الدستورية فعندما نقر علاوة لم يكن الهدف منها ان تعطي للزوج أو الزوجة وانما تذهب لابناء الزوج، ومع احترامي للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي هذا القانون به «تزيد» بذلك نشجع الكويتيات على الزواج من غير كويتيين، سيوصلنا ذلك فتح الباب على مصراعيه للزواج من غير كويتيين، ارجو تفهم حقيقة ذلك، واتمنى ان نركز على حماية الاسرة الكويتية هي قائمة على الابناء الكويتيين، وارجو الغاء النص الخاص بالعلاوة الاجتماعية للكويتية المتزوجة من غير كويتي والابقاء على النص الاصلي للمشروع.

حسين القلاف: مع احترامي للاخ نواف كلامه غير مضبوط بشأن زواجها من غير كويتي فهذا شأن الله وارادته المرأة الكويتية 100 في المئة مهضوم حقها حتى لو صارت نائبة أووزيرة، معاناة الكويتية وأولادها لا تقارن، وماذا تفعل اذا لم تقدم لها كويتية أو حدث لها ظروف خاصة، فاين مبدأ العدالة والمساواة، فلماذا يأخذ الكويتي الذي يتزوج من أجنبية كل المميزات والكويتية لا تأخذ شيئا؟! أين العدالة والمساواة؟! لماذا نتعامل معها بهذا الشكل؟! فلنجعل الخير يذهب للجميع المواطن والمواطنة الكويتية، خل الحكومة تمنعه لأنها هي المتعسرة والفاشلة، لكن المجلس لا ينبغي ان يقف ضد القانون، نحن اتينا بعقلية اخرى غير عقلية المتحجرين الذين كانوا عندنا، وذلك ينطبق كله على منح الجنسية لأبناء المتزوجة من كويتي، وهي الآن أصبحت مواطنة كويتية.

محمد العبدالله: أرجو شطب كلمة «الحكومة فاشلة وعسرة».

حسين القلاف: تقدمنا 40 خطوة للأمام وأمس 20 خطوة أخرى، نحن نريد النجاح للحكومة.

صفاء الهاشم: تستحق الموظفة الكويتية العلاوة الاجتماعية إذا كان زوجها لا يتقاضى هذه العلاوة من الخزانة العامة.

فيصل الدويسان: هذا القانون خطوة للاتجاه الصحيح لرفع كل مظاهر الظلم للمرأة وينسجم مع الدستور الكويتي، بما سيفتح علينا مطالبات أخرى مثل المرأة المتزوجة من الكويتي، فإذا كان التفكير في المرأة لابد أن يحسب على المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي وإذا كان غير ذلك فلابد من الأخذ بعين الاعتبار ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي، القانون واضح وصريح واشترط ان يكون اولادها يعيشون في الكويت واقامتهم صالحة.

فهذا القانون سيحقق المساواة بين الرجل والمرأة والحكومة لديها مساعدات في كل شبر من الكرة الارضية فلما نستخسر في المرأة، ولما نستاء من وصف الحكومة بالفاشلة والمجلس المبطل اطلق عليها افظع الالفاظ، ووزير المالية تعرض للكثير من الاساءة ولم يتكلم احد، فماذا تريد الحكومة بعد الانجازات والقوانين وتأجيل الاستجوابات نعم هذه الحكومة فاشلة لانها لا تستطيع تحقيق الانجازات على ارض الواقع، ومثال على ذلك وزارة الاعلام، كل شيء اعطيناكم اياه على بياض.

ناصر المري: هذا قانون مهم وأتى في وقته ولكن يجب الا نجور به على حقوق الاسرة الكويتية والاطفال، فانا أؤيد القانون، لان ابناء الكويتية ابناء لكل الكويتيين، لكن لا يجب الا يكون على حساب علاوة الاطفال ونتمنى من المجلس اقرار علاوة الاطفال من 50 الى 100 دينار، وزوجة الكويتي الثانية لا تحصل على علاوة اجتماعية، وهذا حقها الشرعي.

والحكومة وافقت على صرف مكافأة لربة المنزل لتحقيق العدل الاجتماعي، وكذلك بالنسبة للاخوة المتقاعدين اقترحنا لهم علاوة اجتماعية لابناء الكويتي المتقاعد فوق الـ 7 اطفال.

ويجب ان يعدل ذلك القانون بوضع سقف 7 اطفال للكويتي المتقاعد، ونطالب بزيادة القرض الاسكاني من 70 الى 100 ألف.

محمد العبدالله: ردا على الاخ ناصر المري مفرد منه اكثر من بند بخصوص مكافأة الطلبة أؤكد ان هناك اجراءات بتحديد الجهة التي تقوم بصرف هذه العلاوة بأثر رجعي وسيكون في نهاية شهر ابريل العام المقبل، ونطالب بتأجيل البت في هذا القانون وابقائه على الجدول بسبب انه معروض على مجلس الوزراء ومنح الحكومة فرصة لاقراره في مجلس الوزراء.

صفاء الهاشم: ما عندنا مانع تأجيله مع ابقائه على جدول الاعمال لمزيد من الدراسة.

يعقوب الصانع: المادة 11 تكفل الدولة المعونة للمواطنين والرعاية الصحية فهذا النص اعطى الحق للمواطنين الكويتيين فقط، كما نعلم ان حق الجنسية مبني على اساس حق الدم وليس حق الارض وهذا القانون باعطاء ابناء الاجانب ليس له سند من القانون ويخالف الدستور الكويتي، وجعل الزوج الاجنبي يحط رجل على رجل وينتظر العلاوة والزوج هو من يستكفل حق النفقة مو دولة الكويت التي تعطي المكافأة إلا في حالة وفاة الزوج حينها تعطي الزوجة العلاوة.

الأموال العامة لا يجوز اعطاءها هبات وعطايا ولو فتحنا المجال لذلك جعلنا الاجنبي يتصيد الكويتيات للزواج منهن ليحصل على العلاوة.

علي الراشد: بما انه تم طلب سحب القانون واعادته الى اللجنة فاعطي المجال للحديث للمؤيدين والمعارضين لاعادة الموضوع او سحبه.

ناصر المري: اتمنى من الحكومة وضع حد ادنى للرواتب، وان يكون هناك مساواة بين جميع الكويتيين.

احمد المليفي: هناك خطأ في قضية التشريع، قضية الرواتب والمكافآت لا ينبغي ان تكون بقانون بل هو صادر ضمن قانون الخدمة المدنية او مجلس الخدمة المدنية ووضع تشريع لهذا الموضوع غير صحيح، ولا يعالج القضايا أولا بأول، فهناك حالات لا يمكن ان تستحق هذه العلاوة.

وهناك حالات تستحق وعليه فلابد من اعطاء السلطة التنفيذية صلاحية ومرونة لتقدير ذلك.

د.عبدالحميد دشتي: لا اوافق على سحب القانون واعادته الى اللجنة بسبب المادتين 7، 29 فهي مواد تلزمنا بان نعيد النظر في حقوق المواطنة الكويتية بالنسبة للعلاوة التي نناقشها، خاصة الموظفة الكويتية التي اولادها غير كويتيين، فالاجانب مليونان ونصف وبذلك يطيح سوق الحريم والرجاجيل الكويتيين.

واذا كانت قضية البدون المتزوجين من كويتيات، القانون يقول غير الكويتيين وهذا المصطلح يدلل على «البدون».

هاني شمس: القانون متوافق عليه في المداولة الاولى وارفض سحبه نحن بهذا القانون نحافظ على الاسرة فمن يتزوج غير كويتية يأخذ جميع الامتيازات.

وبهذا القانون ندعم استقرار الأسرة وتماسكها وخصوصا المرأة، في ظل تكاليف الحياة والاعباء فلابد ان نقف بجانبها ونساعدها على تربية الاولاد فلنصوت على القانون ونقره في المداولة الثانية.

مبارك النجادة: أرفض اعادة القانون الى اللجنة لأن صيغته الحالية جامعة مانعة، الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين، القانون يلاحظ الطرف الكويتي سواء كانوا الأم او الاولاد، ويجب حتى الاجانب هم جزء من المجتمع.

خليل عبدالله: اجتمعنا عدة اجتماعات للحصول على ارقام ورأي ولم تأت جهة واحدة وقدمت ارقاما، المسألة دستورية بحتة فلا يمكن قبول ان يكون الرجل امام الدستور شيء والمرأة شيء آخر، وكل الجهات الحكومية لديها ارقام مختلفة لا

الصانع: صرف علاوة الأولاد للمتزوجة من غير كويتي يفتح المجال للأجانب لتصيد المواطنات

الشيخ صباح الخالد متحدثا

الجارالله: الصناعة الكويتية تحارب من الدول القريبة والاستثمار يجب أن يتأصل لدينا

الخرافي والشايع يستمعان

الزلزلة: عدم منح المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي للعلاوة.. إجحاف

البغلي: المجلس لا يخشى أحد ووجودنا هنا دليل كافٍ على الشجاعة

القلاف: المرأة الكويتية مهضوم حقها ولا يجوز للمجلس منعها حقوقها المشروعة

القلاف معترضا على تأجيل العلاوة الاجتماعية

المليفي: مشكلتنا ليست في تشريع القوانين إنما في تطبيقها .. و«حماية المستهلك» موجود لكن لا يعمل به أحد

الحضور النسائي كان طاغيا